

تكوين المرأة ومرافقتها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أ.ة. منية سليم

المديرة الفرعية للبرامج وتحسين المستوى

وشؤونه وهذا لا يتأتى - حسب تصور الوزارة إلا إذا ضمنت الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، من خلال استقرار المسجد.

وإن قطاع الشؤون الدينية والأوقاف ليس قطاعا اقتصاديا بل هو قطاع خدمات يسعى إلى المساهمة في جميع المجالات الاجتماعية من خلال الفضاءات المتاحة له وفي حدود تخصصه دون الاعتداء على مؤسسات المجتمع الأخرى ولا مصادرة صلاحياتها بل بالتعاون معها وتنسيق الجهود.

تعتبر وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قطاعا هاما وحساسا من قطاعات الدولة، وتنشق سياستها الوطنية في ميدان العمل الديني من السياسة العامة للحكومة وبرنامج العمل المصادق عليه وفقا لأحكام الدستور، وتهدف فيما تهدف إليه إلى التعريف بتعاليم الإسلام ومبادئه وقيمه الأساسية ونشرها وترقية قيم الإسلام دين الدولة، ودين التسامح والرقى والإنسانية والأخوة، وهذا وفق المهام المسندة إليها من توجيه وإرشاد وتكوين في كل ما له علاقة بالدين

والأوقاف إلى إقحام العنصر النسوي بقوة في أداء الوظيفة الدينية من خلال استحداث منصب المرشدة الدينية ومعلمة القرآن الكريم إذ ما يقارب 292 مرشدة دينية و345 معلمة القرآن الكريم تؤطر نحو 16 ألف مسجد في أنحاء القطر الجزائري للعمل في الوسط النسوي والقيام بدور التحصين ضد « فتاوى الفضائيات » وهو عدد قليل بالنظر إلى كثرة المساجد، مما دفع الوزارة إلى تفعيل دور المتطوعات، ووضع آليات لانتقائهن على أساس الكفاءة والالتزام الوطني من جملة خريجات الجامعات الجزائرية وإلى زيادة عدد المرشدات الحاملات لشهادة الليسانس واستحداث منصب جديد هو «المرشدة الدينية الرئيسية» الذي خصص لحاملات شهادة الماجستير.

ورغم نقص عدد المرشدات في تأطير المساجد والذي يرجع إلى نقص المخصصات المالية، فإن المرشدة تسعى

فبعد أن ظهرت بيانات التفرقة والتمزيق باسم الفتاوى الدينية، ودخل في ثقافة المجتمع الجزائري أن هناك مسجدا للمعارضة ومسجد للسلطة، عزمت الدولة على التكفل بهذه المؤسسة الهامة من منطلق الاعتقاد بأنها مؤسسة اجتماعية حساسة، فقد بذلت جهود جبارة ووضعت إستراتيجية محكمة لإعادة المسجد إلى كنف المجتمع وخاصة الجانب النسوي ولأن قطاع الشؤون الدينية يولي اهتماما كبيرا للتركيبة النسوية للمجتمع الجزائري، وتلبية لحاجيات هذه الفئة فتحت تجربة المرشدات الدينيات سواء في التعليم القرآني بالتنسيق مع معلمات القرآن الكريم، أو من خلال دورهن في التوعية داخل المساجد ومختلف الإصلاحيات.

التنمية الاجتماعية:

عمدت وزارة الشؤون الدينية

- كما أصبح دور المرشدة في
التنشئة الاجتماعية لا يمكن الاستغناء عنه
إذ تقوم بتعليم القرآن الكريم للأطفال
(ما قبل وما يعد التمدرس) - رفقة
زميلاتها معلمات القرآن الكريم وتلقينهم
مبادئ التربية الخلقية، وثقافة المواطنة.

- رأب الصدع وعقد لقاءات الصلح
بين أفراد المجتمع المتنازعين (زوجة
وزوج، أم وابن أب وابنته...إخ).

- وتتعدى مهام المرشدات
الدينيات أسوار المساجد حيث يتم
انتداهن على مستوى السجون لإعادة
تأهيل السجينات، وتساهم في عملية
الإدماج الاجتماعي لهن، وتزور أيضا
المستشفيات ودور الطفولة والأيتام،
ومراكز الشيخوخة.

3- الجانب السيكلولوجي: مرافقة
النسوة اللاتي تعرضن لصدمات نفسية
جاء مختلف الكوارث (زلازل، وفاة
أحد الأقارب، طلاق...إلخ).

دائما إلى تحقيق أهداف مسطرة من
بينها:

القيام بربط المرأة الجزائرية بمرجعيتها
الدينية الوطنية، ومحاربة التطرف الذي
عانت الجزائر من ويلاته كثيرا
والذي لم يمس فئة الرجال وحدهم بل
امتدت شروره إلى النساء أيضا لذلك
أصبح من الضروري أن تقوم المرشدة
الدينية بدور التحصين من خلال نشر
خطاب الاعتدال والوسطية والإقبال
على الحياة، وهذا يكون أكثر تأثيرا
وأبلغ من أن يقوم إمام بهذا الدور بين
النساء.

2- البعد السوسيولوجي: إذ نرى
أن كافة المجتمعات العربية ذكورية
بالدرجة الأولى والمرأة ما هي إلا تابع
للرجل في الأمور الدينية، كونه المرجع
في طلب الفتوى، لذا سعت الوزارة إلى
إعطاء المرأة فرصة اقتحام المجال والبروز
فيه.

الثقافة القانونية للنساء باستضافة سيدات
حقوقيات كالقاضيات والمحاميات في
المساجد، لإطلاع المرأة على حقوقها
وواجباتها، حتى لا تقع ضحية التقاليد
البالية أو التفسير المنحرف للدين.

— كما تستضيف طبيبات داخل
المساجد، لتوعية المرأة بالتربية الصحية
اللازمة لها ولعائلتها، وتنبهها للاحتياجات
الصحية الواجب اتخاذها داخل الأسرة
من أجل سلامة الأفراد.

— وقد ساهمت المساجد الجزائرية من
خلال المرشدة الدينية ومعلمة القرآن
الكريم - ومازالت تساهم - بفاعلية في
برنامج محو الأمية، وبخاصة في أوساط
النسوة حيث تكفلت هذه الكفاءات
بتخريج الآلاف من النسوة من دائرة
الأمية بفضل برامج تدريس اللغة
العربية والقرآن الكريم.

ولأن الخطاب المسجدي يتماشى
وحاجيات المجتمع ورواد المسجد فإنّ

ومن أجل كل هذا عمدت الوزارة
رفقة القطاعات المعنية إلى تحسين
الظروف المادية للمرشدة الدينية والتي
أصبحت تتقاضى الراتب نفسه الذي
يتقاضاه الإمام الأستاذ الذي يحتل أعلى
مراتب الأئمة.

كما أنّ المرأة في قطاع الشؤون
الدينية أصبحت تشارك الرجل في رتب
المفتشين، ووكلاء الأوقاف.

ويخضعون جميعا لفترات التكوين
التحضيري قبل الالتحاق بمناصب
عملهم قصد إعطائهم الملمح الذي
تتطلبه مهامهم.

— كما تساهم المرشدة أيضا في
محاربة العنف الأسري من خلال التأهيل
الأسري للشباب المقبلين على الزواج
قصد تثقيفهم وتحسيسهم بمسؤولية
ما هم مقدمون عليه من خلال تنظيم
دورات محلية ينشطها مختصون.

— تساهم المرشدة الدينية أيضا في نشر

عقبة أمامهم في حفظ القرآن الكريم. — تساهم المرشدة الدينية في خلية الاستماع لمشاكل الأسرة الواردة للجان الفتوى سواء تلك المنصبة على مستوى الإدارة المركزية للوزارة أو تلك المنصبة على مستوى المجالس العلمية بمديريات الشؤون الدينية والأوقاف بولايات الوطن. وتساهم في التوجيه والإرشاد الأسري وتُقترح المرشدة للحضور في مجالس للصلح وفض النزاع بالنظر لسهولة دخولها إلى البيوت وتقبل ذلك من طرف الأسر.

— كما تمّ إشراك المرشدة الدينية في توجيه وتوعية الحاجات قبل انطلاق موسم الحج وأثناء أداء المناسك من خلال المشاركة في بعثات الحج. كما عمدت الوزارة إلى انتداب مرشدات دينيات إلى مساجد أرض المهجر حيث يتواجد أكبر عدد من أفراد الجالية الوطنية بغرض التوعية

النساء أصبحن أكثر ميلا لتلقي علوم اللغة وحفظ القرآن في المساجد، لكونها فضاء للهداية والإيمان وترسيخ الأصالة والهوية الوطنية وتلقين العلم والمعرفة .

وقد خصصت جميع مساجد الوطن والمدارس القرآنية والمراكز الثقافية الإسلامية التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف برنامجا ثريا لمحو الأمية مما جعلها تصبح قبلة لأُمِّيَّات تحوّلن إلى حافظات للقرآن الكريم وبذلك تكون المرأة قد استفادت من محو الأمية الحرفية وكذا محو الأمية الدينية.

وهناك الكثير من الأمثلة الدالة والمؤكدة على أنّ برنامج محو الأمية بالمساجد كان جدّ ناجحا، وتمثل هذه الأمثلة في نماذج عديدة من النساء اللواتي يرغبن في تلاوة كتاب الله ويحترقن لعجزهن عن فك حروفه، فكان هذا العجز وتلك الرغبة دافعا قويا لمحاربة الأمية و كسر أسوارها حتى لا تقف

إلى أكثر من هذا العدد خلال الفترات المقبلة، كما تواصل سلسلة الدورات التدريبية لدعم وتكوين المرشدات الدينيات، بمشاركة عدد من المختصين والخبراء، وبعض الهيئات والمنظمات الدولية للرفع من مستوى أدائهن المهني.

أما عن الجانب الإداري، فقد تم إدماج المرأة بصفة عامة في مختلف المناصب كإطار أو كإطار سامي، بنسب متفاوتة.

وفي الأخير

يتبين لنا من خلال ما ذكرناه سابقاً أن المرأة قد احتلت في السلك الديني مكانة مرموقة وغطت مساحة مقبولة ومتدرجة من احتياجات المجتمع خاصة النسوي منه فهي رغم كون السلك الديني نوعياً وله ميزاته الذكورية، فقد شكلت نسبة معتبرة من مؤطري المساجد وهي نسبة

والتوجيه الديني في أوساط الجالية ومن ثمة المحافظة على قيم ومبادئ الدين الحنيف والثقافة الإسلامية والانتماء الوطني للعائلة الجزائرية.

– وفيما يخص اعتناق الإسلام من طرف أجنبيات مقيمات بالجزائر فإن المرشدات يعملن على الاتصال بحديثات العهد بالإسلام وإرشادهن وتعليمهن العقيدة الصحيحة ومبادئ فقه العبادات والمعاملات.

– كما أنّ قطاع الشؤون الدينية والأوقاف ممثل من خلال المرشدات مع كل الجهات المعنية لمحاربة الآفات الاجتماعية.

وإن النجاح الذي حققته تجربة المرشدات الدينيات يدعو إلى تثمينها وفسح مزيد من المجالات أمام نشاط المرأة المثقفة.

لذلك تعتزم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف رفع عدد المرشدات الدينيات

النساء من هذه المبادرة - الجديدة من نوعها- بنسبة مقبولة ولكنها مشجعة للغاية، مما أدى إلى رفع نسبة المشاركات إلى أكثر ما كانت عليه.

التكافل الاجتماعي:

لا يخفى على الجميع الدور التنموي الذي يمكن أن يقوم به التكافل الاجتماعي في تخفيف حدة الفقر، حيث يمكن للتكافل الاجتماعي أن يقوم بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التصدي للكوارث والأزمات المحلية.

لذلك تعمل المرشدة الدينية من خلال نشاطها الاجتماعي المسجدي أو عضويتها في مجلس سبل الخيرات ضمن مؤسسة المسجد على تفعيل دور المرأة داخل الأسرة وخارجها - لما للمرأة من دور مهم في الحياة الاجتماعية والتربوية - من أجل إحياء هذا النظام الاجتماعي الذي يساعد على استقرار

في طريق الزيادة بعد ما أثبتت المرشدة جدارتها في الميدان، دون أن نتجاهل دورها في نشر مبادئ الإسلام وقيمه عبر وسائل الإعلام المسموعة، المرئية والمكتوبة، وكذلك العمل المشترك مع قطاعات مختلفة في نشاطات متعددة.

التنمية الاقتصادية:

صندوق الزكاة:

إن سياسة صندوق الزكاة تهدف إلى إدماج المرأة وترقيتها في محاولة إلى تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، وقد سطرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لذلك محاور تحث على استغلال الطاقات النسوية في مجال الأنشطة الخاصة عن طريق فتح مؤسسات مصغرة (مشروع) - كل في تخصصه-، ويتم تمويل المشروع من طرف هيئة مختصة تابعة لصندوق الزكاة على مستوى كل ولاية. وقد استفادت

ملف المرأة

أحد أشكال التكافل المادي والتضامن الاقتصادي الأسري، وتمثل في تقديم مختلف أشكال المساعدات الاجتماعية والنقدية.

ملاحظة: أصل هذا المقال، كلمة قدمت باسم القطاع في إطار جهود الوزارة لتنمية المرأة اقتصاديا واجتماعيا.

المجتمع، حيث يستند نظام التكافل الاجتماعي إلى تعاليم الدين الإسلامي، ووسائل تحقيق هذا النظام متعددة تتمثل في الزكاة، الصدقات، إسعاف الجائع والمحتاج، الإيثار، الوصية، الهدية أو الهبة، الإعارة والوقف.

وكذا العمل على إحياء ظاهرة (التوزيع) وهي ظاهرة تقليدية كانت سائدة في مجتمع الجزائري، وتعتبر

